

تحليل مستوى الإفصاح عن محاسبية المسؤولية الاجتماعية

في الشركات الصناعية المساهمة العمة الأردنية
- دراسة تحليلية -

الدكتور حسين علي خشارمه

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مستوى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان لعام ٢٠٠٦. كما تهدف أيضا إلى تحديد بعض السمات أو صفات الشركة المحددة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. ولتحقيق هذه الأهداف فقد تم استخدام أسلوب مؤشر الإفصاح عن التقارير السنوية لقياس مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية.

وقد تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي مثل: الوسط الحسابي، والانحراف المعياري. وأيضاً تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين مؤشر الإفصاح وسمات الشركة (حجم الموجودات، ونسبة المديونية، وحصصة السهم من الربحية).

وفد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

١. أن مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية كان منخفضاً حيث تبين أن متوسط الإفصاح عن الشركات كاملة لم يتعدى (١٢,٩ %) وهذه تعتبر نسبة منخفضة نسبياً.

٢. إن إحدى سمات الشركة "حجم الموجودات" تحمل دلالة إحصائية وتؤثر في مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، وهناك سمات أخرى ليس لها دلالة إحصائية ولا تؤثر على مستوى الإفصاح للشركات الخاضعة للدراسة مثل نسبة المديونية وحصصة السهم من الربح

(أو الخسارة). وعليه فإن حجم الموجودات يلعب دوراً بارزاً ومهماً في مستوى الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة الصناعية العمة الأردنية.

وفي ضوء هذه النتائج فإن الباحث يوصي بضرورة بذل الجهود لزيادة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية الأردنية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات وتسارع عجلة الاقتصاد الأردني إلى الأمام.

Abstract

This research reports on the social responsibility disclosures of manufacturing companies listed on the Amman Financial Market in Jordan. Annual reports are analyzed in order to determine particular features or characteristics of companies that may determine the extent of social responsibility disclosures.

To assist the analysis, an index approach of disclosure of social responsibility items was developed, and both descriptive statistics and regression analysis were employed.

General conclusions were reached in that the extent of social responsibility disclosure was low, but that the value of total assets was important as an explanatory variable for disclosure.

The researcher recommends that some steps must be taken to enhance the level of social responsibility disclosures in the annual reports of manufacturing Jordanian companies.

المقدمة:

مشكلة الدراسة:

تقوم الشركات المساهمة الصناعية العامة في الأردن بممارسة أنشطتها الاجتماعية والإنتاجية مستخدمة في ذلك مواردها الاقتصادية المتاحة (بشرية، ومواد خام). ومما لا شك فيه أن نجاح ونمو هذه الشركات يعود بشكل كبير إلى المجتمع الذي تعمل فيه، ذلك لأن المدخلات الإنتاجية لنشاط هذه الشركات ليس في حقيقة الأمر سوى موارد لهذا المجتمع والذي سيقوم فيما بعد بشراء مخرجاتها بصورة سلع وخدمات. من هنا كان على هذه الشركات أن تعوض المجتمع عن موارده التي استنفذتها، وأن تقوم بتقديم بعض الخدمات الاجتماعية كجزء من تفاعلها المستمر مع بيئتها الاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار الجزء الأهم وهو مدى الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية. فالمشكلة تكمن هنا في مدى الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمشروع.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- الوقوف على مستوى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية الصادرة عن قطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي في الأردن لعام ٢٠٠٦.
- تحديد بعض العوامل التي تؤثر في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي حيث ظهرت كردة فعل على ضرورة الاهتمام بالدور الاجتماعي الذي تلعبه الوحدات الاقتصادية نتيجة للتغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة بالوحدة الاقتصادية، إذ أن الأمر أصبح لا يتطلب فقط الوقوف على الكفاءة المقارنة للطرق الإدارية المختلفة لإدارة المشروعات ولكن الوقوف أيضاً على أثر تلك المشروعات على المجتمع الذي يعيش فيه، وهذا يعني الوقوف على الآثار غير المالية لأوجه نشاط المشروع. وظهرت المحاسبة الاجتماعية كنتيجة للإزدياد المتسارع في حجم وقدرات الوحدات المحاسبية نتيجة تأثيرات مالية واجتماعية واسعة النطاق (١).

فقد تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بضرورة اضطلاع المشروعات بمسؤولياتها تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، فلم يعد هدف تعظيم الربح هو الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه المشروع حتى ولو كان ذلك على حساب المجتمع الذي يعيش فيه ويعمل في ظله (٢).

ولعل من أهم الأمور المتعلقة بموضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هو موضوع الإفصاح عن بنود المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، لكونه موضوع واسع الجوانب ويحتوي على جميع المعلومات الضرورية لإتخاذ القرارات. والإفصاح هو عرض المعلومات الضرورية للتشغيل الأمثل للأسواق المالية الكفوءة، كما يجب أن ينصب التركيز في الإفصاح على ما يفضله المستثمرون والمحللون وعلى قياس درجة المخاطرة للاستثمار في المنشأة (٣).

أهمية الدراسة:

والرقابة عليها. لذلك كان من الضروري إجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع. وتأتي أهمية الدراسة من كونها إحدى الدراسات القليلة المتعلقة بالأردن والتي يمكن أن تتسحب نتائجها على باقي دول العالم النامية وخاصة العربية منها نظراً لتشابه الظروف البيئية بينها.

إن لقطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان دور فاعل في الاقتصاد الأردني، حيث تخدم المحاسبة الاجتماعية المشروع والمجتمع كلاً على السواء. إن الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية يرتبط بالتقارير المالية المدققة وبالتالي فالإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في هذه التقارير يسهم في زيادة ثقة أفراد المجتمع في تلك الشركات ويساعدهم في إصدار أحكاما عادلة عن الدور الذي تلعبه هذه الشركات في إيجاد الحلول للمشاكل التي تؤثر على المجتمعات.

منهجية الدراسة

١. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها ٨٠ شركة في عام ٢٠٠٦. وتتكون عينة الدراسة من ٦٠ شركة صناعية تم اختيارها بطريقة عشوائية منتظمة (أنظر ملحق رقم (١)).

إن الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية يساهم في الوصول إلى قرارات سليمة تتعلق في عملية التوزيع الفعال للموارد النادرة التي تمتلكها المنشأة دون هدر أو ضياع وذلك عن طريق توفير المعلومات المحاسبية الضرورية لها.

٢. مصادر جمع البيانات: تم جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من مصدرين هما:

أ- مصادر أولية: تتلخص بدراسة التقارير السنوية المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية للعام ٢٠٠٦. وذلك لتحديد مستوى الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية.

ولما كان هذا الموضوع (محاسبة المسؤولية الاجتماعية) موضوعاً حديثاً نسبياً في الأردن، لذلك تظهر أهمية هذه الدراسة من كونها تحاول الوقوف على مدى إدراك الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لمسئولياتها الاجتماعية من خلال إفصاحها عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية.

ب- مصادر ثانوية:- تتلخص باستعراض الدراسات والمقالات والأبحاث والمراجع المتعلقة بهذا الموضوع.

إن اهتمام المحاسبة بموضوع قابلية القوائم للمقارنة جعلت من الضروري توحيد أسس المقارنة والإفصاح عن الأحداث المعينة، ولقد برزت أهمية هذا الموضوع بعد ظهور الآراء التي تنادي بضرورة الأخذ بعين الاعتبار التكاليف الاجتماعية كعنصر أساسي لتحديد التكلفة الكلية، فمثلاً يمكن أن تجد أن بعض الوحدات الاقتصادية لديها برامج لمكافحة التلوث

٣- أداة التحليل:

لقد تم استخدام أسلوب مؤشر الإفصاح عن التقارير السنوية لقياس مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية (أنظر ملحق رقم ٢) خلال عام ٢٠٠٦. هذا وقد تم تحديد بنود المسؤولية الاجتماعية التي استخدمت في هذه الدراسة وذلك بالإعتماد على الدراسات السابقة

الإطار النظري

تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

هناك العديد من التعريفات التي أوردها الباحثون في سياق أبحاثهم للدور الاجتماعي في منشآت الأعمال، وقد عرّفت المحاسبة الاجتماعية بأنها " عملية اختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات مناسبة لقياس الأداء الاجتماعي على مستوى الوحدة، ثم تقديم معلومات عن ذلك بطريقة منتظمة، والإفصاح عن هذه المعلومات للأطراف المعنية الأخرى، سواء أكانت هذه الأطراف من داخل الوحدة أو من خارجها" (٥).

ويستنتج من التعريف السابق مايلي:

- أن المحاسبة الاجتماعية نظام متكامل يتكون من منخلات ومخرجات وعمليات.
- أن الفائدة المتوخاة من أنظمة المحاسبة الاجتماعية هي تقديمها لتقارير يمكن استخدامها في تقييم المشاريع والحكم بمدى صلاحية استمرار المشروع.
- أن عملية الإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية ضرورية لتقييم الأداء الاجتماعي للوحدة.

أهمية المحاسبة الاجتماعية وأهدافها:

- تخدم محاسبة المسؤولية الاجتماعية المشروع والمجتمع كلا على السواء، فهي تمثل نوعين من المصالح ممثلة في:
- مسؤولية اجتماعية للوصول إلى الرفاهية الاجتماعية.
- مسؤولية خاصة للوصول إلى المنافع السريعة المنال.

وعليه يمكن تلخيص أهمية المسؤولية الاجتماعية فيما يلي:

والمعايير الدولية المقترحة بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (٤). وتم استخدام ورقة عمل لتفريع بيانات التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لاستخدامها في تحليل النتائج (أنظر ملحق رقم ٣).

وتم احتساب مؤشر الإفصاح لكل شركة باستخدام المعادلة التالية:

مؤشر الإفصاح = مجموع العلامات الحقيقية التي حصلت عليها الشركة

مجموع العلامات التي

ينبغي للشركة الحصول عليها

وقد تم إعطاء علامة (١) لكل بند تصفح عنه الشركة وعلامة (صفر) لكل بند لا تصفح عنه الشركة. (والملحق رقم ٤) يبين مؤشر الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية لكل شركة من الشركات عينة الدراسة، ويجب التنويه هنا إلى أن مجموع العلامات التي ينبغي للشركة الواحدة الحصول عليها في (٢٤) وهي مساوية لعدد البنود التي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

ولقد تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي مثل: الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأيضاً تم استخدام أسلوب الإنحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين مؤشر الإفصاح وسمات الشركة (حجم الموجودات، ونسبة المنيونية، وحصة السهم من الربحية)، حيث تم اعتبار مؤشر الإفصاح كمتغير تابع، كما عوملت سمات الشركة المستخدمة كمتغيرات مستقلة، وقد تم اختيار هذه السمات بناء على الدراسات السابقة نظراً لأهميتها بالنسبة للشركة في تحديد حجمها ومدى قوة ومتانة وضعها المالي.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

٦. قد يؤدي تحقيق الرفاه الاجتماعي للمجتمع كحصوله نهائية إلى زيادة الأرباح للمشاريع العاملة في ذلك المجتمع حيث أن تنظيم الأرباح يرتبط بشكل كبير بالمستوى الفكري والثقافي للمجتمع.

أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:
تتلخص أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فيما يلي:

١. تحديد وقياس صافي المساهمة (التوزيع) الاجتماعية للمنشأة الذي يمثل قياس التكاليف والأرباح الناتجة من اختلاف المؤشرات الاجتماعية في كل المجالات وليس فقط تلك التكاليف والأرباح المادية، وهذا الهدف ناتج عن القصور في المحاسبة المالية التقليدية على إظهار أثر الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها المنشأة والتي يكون تأثير لها على البيئة مثلا أو على العاملين أو على المجتمع ككل، فالنظام المقترح يهدف إلى إظهار عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية. وينطلق هذا الهدف من نظرية العقد الاجتماعي، حيث تنص هذه النظرية على المشاركة في الموارد بالإضافة إلى المشاركة في عملية توزيع الأرباح في المجتمع.

٢. يقيم الأداء الاجتماعي من خلال تقييم ما تم التوصل إليه في الهدف السابق وذلك للقيام بالتعديل المناسب لهذا القصور بوسائل محاسبية ملائمة تقوم بها المنشأة كالقيام بوضع الاستراتيجيات المتاحة التي تؤثر مباشرة على المجتمع وتتماشى مع حاجاته.

٣. دراسة وتقييم الممارسات العملية الخاصة بالمنشأة والتي تؤثر تأثيرا مباشرا على الموارد الاجتماعية، وهذا يتطلب وجود أساس مناسب

١. إن اهتمام المحاسبة بموضوع قابلية القوائم المالية للمقارنة جعلت من الضروري توحيد أسس المقارنة والإفصاح عن الأحداث المعنية، وقد برزت أهمية هذا الموضوع بعد ظهور الآراء التي تقادي بضرورة الأخذ بنظر الاعتبار التكاليف الاجتماعية كعنصر أساسي لتحديد التكلفة الكلية، فعلى سبيل المثال نجد بعض الوحدات الاقتصادية لديها برامج لمكافحة التلوث والرقابة عليها.

٢. إنها تساعد على بقاء المشروع واستمراره ونموه اعتمادا على تقديم خدمات للمجتمع، ولكي يستمر المشروع يجب عليه أن يحقق طلبات المجتمع.

٣. إن تضمين القوائم المالية بيانات عن التكلفة الاجتماعية يساهم في تحسين النتائج وجعلها أكثر تعبيرا عن الواقع العملي، وانطلاقا من هذا الرأي يمكن النظر للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على أنها ذات أبعاد وأغراض متعددة.

٤. اتساع حركة المناهدة لتحقيق فرص عمل متكافئة دون تمييز (حسب اللون والجنس والقدرة ...) على جميع المستويات التنظيمية داخل الوحدة الاقتصادية سواء على مستوى العمال أو الإدارة الوسطى.

٥. السمعة الطيبة للمشروع لا تتحقق إلا من خلال تحقيقه الأهداف الاجتماعية ومدى التزامه الأخلاقي في المساهمة الاجتماعية.

٢. أجرى محمود منصور حامد (١٩٨٣) دراسة نظرية بعنوان "محااسبة الأداء الاجتماعي للمنتشآت". توصل الباحث بها إلى أن المحاسبة عن الأداء الاجتماعي للمنتشأة يتطلب تعريفا واضحا لدور المنتشأة في المجتمع، وهو دور أكبر من الدور الذي تعكسه نظرية الوجود القانوني للمنتشأة والتي تؤيد ممارسة المحاسبة بالصورة الحالية. وتبعاً لذلك فإن نظرية العقد الاجتماعي قد مهدت إلى المفاهيم المقترحة للمحاسبة الاجتماعية. وقد لاحظ الباحث أن مفاهيم المكونات الاجتماعية تتطلب دراسات مستمرة واختبارات عملية وأساليب مناسبة بهدف ترشيد أسلوب العائد على التكلفة الإضافية الاجتماعية.

٣. وفي دراسة أجراها نيك وتونج (Tech and Thong. ١٩٨٤) في ماليزيا، بينت أن الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية يتم من خلال إشارة عابرة في تقرير المدير العام للشركة، وأن نوع الملكية يؤثر في مدى الإفصاح، فالشركات التي يمتلك غالبية أسهها مواطنون ماليزيون تميل إلى الإفصاح عن معلومات قليلة.

٤. وقد قام الباحثون كون وزملاؤه (Cowen and Ferreri and Parker. ١٩٨٧) بإكمال ما يراه الباحثان السابقان (Tech and Thong) فيما يتعلق بأثر بعض المتغيرات على مستوى الإفصاح عن الأداء الاجتماعي، حيث توصلوا إلى أن حجم الوحدة الاقتصادية له تأثير إيجابي على الإفصاح عن المعلومات البيئية والطاقة والممارسات التجارية والمشاركة في النشاطات الاجتماعية، إلا أنه ليس له تأثير على الموارد البشرية.

لقياس الأداء الاجتماعي، الأمر الذي يعتبر أهم التحديات التي تواجه محاسبة المسؤولية.

٤. العمل على توفر نظام سليم للمعلومات يعبر عن أهداف وسياسات المنتشأة وبرامج أداءها ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، حيث يقوم هذا النظام على إمداد الإدارة بالبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد الاجتماعية، وكذلك امداد الجهات الأخرى ذات العلاقة والإهتمام بأداء المنتشأة.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة حول هذا الموضوع منها:

١. أجرى عبد الفتاح عبد العزيز (١٩٨١) دراسة بعنوان "المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية للمشروع". تناولوا فيها ناحيتين أساسيتين هما المسؤولية الاجتماعية للمشروع، وأثر هذه المسؤولية على التكاليف الاجتماعية المرتبطة بها وكيفية المحاسبة عنها وأهمية المراجعة لها. وقد بين الباحث أنه قد حان الوقت لتتحمل المشروعات في مصر مسؤولياتها الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بمشكلة تلوث البيئة حيث أصبح من الواضح زيادة درجة التلوث في البيئة، وخاصة في البيئة المحيطة بالمناطق الصناعية كمناطق شبرا مثلا.

ويقترح الباحث صدور قانون يلزم المشروعات الصناعية بتكوين الإحتياطي اللازم لمكافحة التلوث، وفضلا عن ذلك فلا بد من توفر الوعي لدى أصحاب هذه المشروعات عن خطورة تلوث البيئة الناجم عن أعمال هذه المشروعات وما يسببها من أمراض خطيرة.

٥. واقترح الباحث ضرورة العمل على تحسين الإفصاح البيئي في القوائم المالية وخاصة فيما يتعلق بقطاع الموارد البشرية وقياس البيئة.

٧. قام الباحثان (Secord P. and Shome A.)

(١٩٩٢) بإجراء دراسة بعنوان

(Social Responsibility Disclosures in Canada: A Chief Executive

Perspective). هدفت الدراسة الى تحديد أهمية

المواقف الشخصية للمدير التنفيذي في تأثيرها

على مدى الإفصاح الإجتماعي في التقارير

المالية. حيث أظهرت الدراسة أن الإفصاح

الإجتماعي تركز بشكل رئيسي في قطاع مراجعة

العمليات أو المراجعة المالية في القوائم المالية.

كما أظهرت الدراسة أن هناك درجة عالية من

الإرتباط بين المواقف الشخصية للمدير التنفيذي

وطبيعة ومدى التقرير عن المسؤولية الإجتماعية.

٨. كما أجرى كل من (Ullmann ١٩٨٥)

(١٩٩٢ and Roberts ١٩٩٠ Marx) دراسة

حول المسؤولية الإجتماعية، حاولوا فيها التنبؤ

بمستوى إفصاح الشركات عن طريق وضع

نماذج تتضمن عدداً من المتغيرات مثل حجم

الشركة وعمرها، والملكية ونسبة المديونية

ومرتبة الشركة في الصناعة التي تنتمي إليها

ونسبة التغير في أرباح الشركة. وقد دلت النتائج

على أن هذه المتغيرات لها آثار إيجابية على

مستوى الإفصاح.

٩. وفي دراسة أجراها يوسف جهماني (١٩٩٦)

بعنوان " محاسبة المسؤولية الإجتماعية في

الشركات المساهمة العامة". هدفت هذه الدراسة

إلى الوقوف على مدى إدراك صانعي القرار في

الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق

عسان المالي لمفهوم المسؤولية الإجتماعية،

٥. وأجرى متولي السيد المرسي (١٩٨٩)

دراسة بعنوان " المحاسبة الإجتماعية في البنوك

المتخصصة بالجمهورية العربية اليمنية". وقد

خلصت الدراسة إلى أنه يصعب إلى حد كبير

الفصل الستام بين المبادلات والمعاملات

الإجتماعية والاقتصادية وبخاصة تحديد قيم مالية

للمبادلات الإجتماعية، ولكن يلزم كسر حدة هذه

الصعوبة باشتراك المحاسبين وعلماء الاجتماع

والسياسة والإقتصاد والقانون والفلسفة والطب

وغيرهم من ذوي الصلة بموضوع صحة

المجتمع والبيئة في صياغة الأهداف الإجتماعية

وتوصيف البيئة الصحية. كما أنه يجب أن تتسع

النظرة إلى المبادلات والمعاملات الإجتماعية

لتشمل تلك التي تتم بين الدولة وغيرها من الدول

نظراً لتشابك العالم وتداخله خاصة فيما يتعلق

بموضوع البيئة والمحافظة على سلامتها.

واقترح الباحث أن تقوم كل منشأة بإعداد حساب

تسوية المبادلات والمعاملات الإجتماعية، وإعداد

ميزانية لأنشطة الإجتماعية للمنشأة بحيث

تتضمن ما أمكن الأصول والخصوم المرتبطة

بتحقيق الأهداف الإجتماعية.

٦. وقد قام الباحث (Abdeen. Adnan M.)

(١٩٩١) بإجراء دراسة بعنوان (Social

responsibility disclosure in annual

reports) حول الإفصاح الإجتماعي في التقارير

المالية. وقد أظهرت الدراسة أن الإفصاح

الإجتماعي فيما يتعلق بقطاع الموارد البشرية

ضعيف، ولكنه مقبولاً فيما يتعلق بقطاع الإنتاج

ويأتي في المرتبة الثالثة من بين القطاعات التي

اعتمدها الدراسة. أما فيما يتعلق بقطاع برامج

الاستثمار فاحتل المرتبة الأولى تلاه بناء التنظيم

واحتلت مقاييس البيئة المرتبة الأخيرة في

الإفصاح الإجتماعي.

المعلومات المحاسبية الاجتماعية المتعلقة بالشركات البحرينية. فقد هدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة ومدة انتشار الإفصاح التطوعي المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية في البحرين، وتحديد المتغيرات الخارجية بالشركات (نوع الصناعة، وحجم الشركة، وربحية الشركة) ذات العلاقة بمستوى الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

وهدفنا الدراسة إلى تحديد مستوى الإفصاح من خلال مؤشر الإفصاح (Disclosure Index) الذي يتضمن ٣٧ عنصراً صنفت إلى ٤ أربعة أصناف: الموارد البشرية، وبيئة المجتمع، واستهلاك الكهرباء والمياه. وقد طبقت على التقارير السنوية لـ ٢٥ شركة مدرجة في البحرين لعام ١٩٩٣.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في التقارير السنوية في الشركات البحرينية محدودة، وبالإضافة إلى ذلك بينت الدراسة اختلافات بارزة في المعلومات الاجتماعية وأن هناك علاقة طردية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح في التقارير السنوية عن المعلومات المحاسبية. كما أظهرت الدراسة أنه لا يوجد هناك علاقة ايجابية واضحة بين ربحية الشركة ومستوى الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

١١. كما أجرى نواف فخر (١٩٩٧) دراسة بعنوان "محاسبة المسؤولية والظروف الملائمة لتطبيقها". خلصت الدراسة إلى أن محاسبة المسؤولية هي المحاسبة التي تنظم في إطار مراكز المسؤولية، وتتناول المدخلات والمخرجات لكل مركز مسؤولية على حدة. ومركز المسؤولية قد يكون مركز تكلفة أو مركز إيراد أو مركز ربحية أو مركز استثمار، وهو

ومعرفة مدى استعدادهم لتحمل تلك المسؤولية، وبيان آرائهم حول ضرورة وجود نظام محاسبي للإفصاح عن أدائها الاجتماعي. فضلاً عن إجراء مسح للتقارير السنوية لتلك الشركات لمعرفة مدى إفصاحها عن أدائها في المجال الاجتماعي ونوعيته.

وقد خلصت الدراسة إلى أن معظم الشركات عينة الدراسة لا تدرك مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ويعتبر ذلك أحد الأسباب الرئيسية لعدم تطبيقها. وأضافت بأن الالتزام بالإفصاح المحاسبي يتطلب تشريعات قانونية ملزمة، وأن معظم الشركات تفضل تبني نموذج محدد للإفصاح بغض النظر عن مكان الإفصاح سواء كان ضمن التقارير المالية التقليدية أو ضمن تقارير منفصلة.

وأظهرت الدراسة أنه نتيجة لمسح التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية لعام ١٩٩٣ تبين أن ٦٩,١% من الشركات المبحوثة تصح عن بعض جوانب المسؤولية الاجتماعية ويتم ذلك بأسلوب وصفي في أغلب الحالات، وأن الموارد البشرية تحتل المرتبة الأولى يليها المستهلكون، فالبيئة ثم المجتمع.

وأوصت الدراسة بضرورة إجراء الدراسات والأبحاث اللازمة لوضع نموذج محاسبي للمسؤولية الاجتماعية بحيث يكون سهل الفهم والتطبيق في أن واحد ويمكن للشركات تطبيقه بتكلفة مقبولة. كما أوصت بضرورة توعية مستخدمي القرارات في الشركات عن طريق عقد الندوات وإصدار النشرات وإعداد أجهزة الإعلام لبرامج خاصة تتعلق بالبيئة وأهمية المحافظة عليها مهما ارتفعت تكاليف ذلك.

١٠. وقام الباسيكي (١٩٩٧)، بإجراء دراسة تتعلق باختيار الإفصاحات التطوعية حول

في الفترات السابقة كمتغير مستقل كان أكثر قدرة على التنبؤ بمستوى أنشطتها الإجتماعية في الفترة الحالية، وهذا يعني أن الشركات الناجحة ماليا في هذه السنة سوف تخصص جزءا أكبر للأنشطة الإجتماعية في الفترة اللاحقة.

١٤. وأجرى جوردون (Gordon. ١٩٩٨) دراسة في ولاية ماساشوسيتس الأمريكية حول أثر وجود معلومات المسؤولية الإجتماعية في القوائم المالية المنشورة لشركات الأعمال على قرار المستثمرين الأفراد في أسهم الشركات. حاول الباحث معرفة أثر الإفصاح المحاسبي الإجتماعي على القرار الإستثماري. وقد تم تحليل البيانات باستخدام اختبار (t-test) للبحث عن فروقات ذات دلالة إحصائية بين الأنماط الإستثمارية المختلفة، وتم بعد ذلك تأكيد النتائج بأسلوب الإتحادار المتعدد باستخدام متغير وهو (Dummy Variable).

١٥. وأجرى خشارمة (١٩٩٩) دراسة ميدانية بعنوان "تحليل مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة الأردنية". حيث تم تحديد مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بما فيها المعلومات الإجتماعية في الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي وتحديد العوامل التي تؤثر في مستوى الإفصاح. وقد أظهرت الدراسة أن مستوى الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للشركات الأردنية خلال فترة الدراسة تراجع مع بعض الاستثناءات، وأن نوع الصناعة التي تنتمي لها الشركة ونسبة الديونية ونسبة السيولة تعتبر من الخصائص الرئيسية التي تؤثر على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للشركات الأردنية.

يشكل وحدة تنظيمية تقوم بأداء وظيفة محددة تخضع لإشراف شخص محدد يكون له حق الإشراف المباشر على المدخلات والمخرجات لهذا المركز.

وأشار في دراسته إلى أن محاسبة المسؤولية تعتبر أداة تحليلية ورقابية هامة، تهدف إلى تحقيق رقابة إدارية على عناصر التكاليف والإيرادات في نطاق مراكز المسؤولية وتقييم الأداء وكشف الانحرافات وتحليلها وتحديد أسبابها ومسبباتها بدقة.

١٢. وفي دراسة أجراها دانيال ماجين (Danial McGinn. ١٩٩٧). استهدفت استطلاع آراء ملاك ومدبري الشركات الصغيرة في ولاية ساوث داكوتا الأمريكية حول محاسبة المسؤولية الإجتماعية. وقد عرفت في دراسته محاسبة المسؤولية الإجتماعية بأنها اختيار وقياس وتسجيل والتقرير عن أنشطة شركات الأعمال، تلك الأنشطة ذات الأثر الإجتماعي والاقتصادي. وقد جاءت نتائج الدراسة مؤيدة لضرورة تبني الشركات لأهداف اجتماعية.

١٣. وأكد مارك (Simmelmayr Mark. ١٩٩٧) في دراسته التي أجراها في كندا على وجود علاقة بين تحمل الشركات لمسؤوليتها الإجتماعية وبين أداءها المالي في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم قياس الأداء باستخدام مقاييس محاسبية وأخرى خاصة بأداء الشركة في السوق المالية. وبعد تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من استبانة معدة لهذه الغاية. توصلت الدراسة إلى أن المقاييس المحاسبية كانت أكثر قدرة في تفسير والتنبؤ بمستوى تحمل الشركة لمسؤوليتها الإجتماعية من مقاييس السوق المالية. كما توصلت الدراسة إلى أن أداء الشركة

١٦. كما أجرى الباحثان خضر ياسين، وأحلام الشاوي (٢٠٠٠)، دراسة بعنوان قاعدية نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للاستجابة لمتغيرات البيئة. قدم إلى مؤتمر المحاسبة الأول الذي عقد في رحاب جامعة اليرموك. وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن للمحاسبة أن تستغل طاقاتها فيما تختص بتجميع البيانات واستخراج المعلومات بما يساعد على قياس أثر المشروعات على المجتمع من ناحية التكاليف أو العوائد وبالتالي ترشيد القرارات الاقتصادية. كما خلصت الدراسة أيضا إلى أنه يجب النظر إلى أداة التقييم للوحدات الاقتصادية على أنها أداة لتحقيق الرفاهية للمجتمع، وبأن القوائم المالية المعدة حاليا في المنشآت تفتقر إلى إبراز الجوانب الاجتماعية وتأثيرها على المجتمع. وقد بينت الدراسة كذلك بأن القوائم المالية تعد حاليا على أساس التكلفة التاريخية التي لا تعكس التكاليف الحقيقية للموارد المستهلكة من قبل هذه المنشآت، حيث أن أساس الأعمار المحاسبية يعتبر التقييم الصحيح في قياس الربحية الاجتماعية بشكل دقيق.

١٨. أجرى الباحثون Suwadan: Al-Omary and Haddad دراسة بعنوان "Social Responsibility Disclosure and Corporate Characteristics: The Case Jordan Industrial Companies (٢٠٠٤)" من أجل تقييم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للشركات الصناعية الأردنية ومدى تأثير بعض خصائص الشركة في شرح وتوضيح مدى التباين في الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في تلك التقارير. أظهرت نتائج الدراسة أن لكل من حجم الشركة وربحيتها والمخاطر التي تتعرض لها تأثير إيجابي ومهم في عملية الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

١٩. قام الباحثان Yapa W. and Yapa P. بدراسة بعنوان "Disclosure of Corporate Environmental Policies in Annual Reports: Further Evidence Incorporating a National Ideology- An Australian Study" طبقتها على الشركات العامة المدرجة في سوق استاليا المالي لعام ٢٠٠٠. أظهرت نتائج الدراسة بأن الشركات الحساسة بيئيا تقوم بالإفصاح عن المعلومات البيئية الاختيارية أكثر من غيرها من الشركات غير الحساسة.

١٧. وقد قام الباحثون (Abu - Baker. ٢٠٠٠. Nafez: Naser. Kamal.) بإجراء دراسة بعنوان (Empirical Evidence of Ccorporate Social Disclosure (CSD) Practices in Jordan) فيما يتعلق بالإفصاح الاجتماعي في الشركات الأردنية. حيث أظهرت الدراسة أن معظم الشركات تعطي أهمية للإفصاح الاجتماعي من خلال الحجم والمواضيع التي يشملها الإفصاح. كما خلصت الدراسة إلى

وأضاف الباحثان بأن قائمة القيمة المضافة وتوزيعاتها تعتبر أداة إضافية بجانب القوائم الاجتماعية لتقييم الوحدات الاقتصادية.

للشركات الصناعية المساهمة العامة
الأردنية.

تحليل وعرض النتائج

تم تحليل وعرض نتائج الدراسة على النحو
التالي:

١. النتائج المتعلقة بمؤشر الإفصاح عن عناصر
المسؤولية الاجتماعية:

لقد أظهرت النتائج الواردة في ملحق رقم (٤) أن
هناك مستوى إفصاح متفاوت لعناصر المسؤولية
الاجتماعية المبينة، حيث تبين أن الشركات
الناجحة بطبيعتها تميل إلى الإكثار من الإفصاح
عنها بينما الشركات الخاسرة تقلل منها.

كما ويلاحظ أن مؤشر الإفصاح عن عناصر
الموارد البشرية حصل على أعلى نسبة ضمن
عناصر المسؤولية الاجتماعية وهي ٢٠٤% تلاه
مؤشر الإفصاح عن عناصر المستهلكين بنسبة
١٦,٢% ثم مؤشر الإفصاح لكل من عناصر
المجتمع وعناصر البيئة بنسبة ٥,٢% و ٥% على
التوالي.

٢. مؤشر الإفصاح لكل عنصر من عناصر
المسؤولية الاجتماعية:

لمعرفة مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولة
الاجتماعية في التقارير المالية السنوية تم اختيار
عينة شملت الشركات الصناعية المدرجة في
بورصة عمان لعام ٢٠٠٦. وعددها ٦٠ شركة
وقد تم اختيار تلك الشركات لمالها من تأثير كبير
على المجتمع والبيئة، كما تم إجراء مسح لتقارير
تلك الشركات لعام ٢٠٠٦. والجدول رقم (١)
المستخرج من ملحق رقم (٥) يبين نتيجة ذلك
المسح.

٢٠. أجرى الباحثان Rodrigues and

LeMaster (٢٠٠٧) دراسة بعنوان
"Voluntary Corporate Social
Responsibility Disclosure". أظهرت
الدراسة أن الإفصاح المحاسبي سواء أكان
اختياري أو قانوني يزيد من شفافية ومصداقية
الشركات التي تقوم بالإفصاح. كما أظهرت
الدراسة أن الإفصاح القانوني يزيد من التكاليف
ويقل عوائد قليلة، ولهذا أوصت الدراسة بعدم
الأخذ بالإفصاح القانوني والإبقاء على الإفصاح
الاجتماعي.

فرضيات البحث:

بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة فإن
هذه الدراسة تقوم على اختبار الفرضيات التالية:
الفرضية الأولى: لا تفصح الشركات المساهمة
العامة الصناعية الأردنية بشكل جيد
وملائم عن محاسبة المسؤولية
الاجتماعية في تقاريرها السنوية
المنشورة.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة بين حجم
الموجودات ومستوى الإفصاح عن
محاسبة المسؤولية الاجتماعية في
التقارير السنوية للشركات الصناعية
الساهمة العامة الأردنية.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة بين نسبة
المديونية ومستوى الإفصاح عن
محاسبة المسؤولية الاجتماعية في
التقارير السنوية للشركات الصناعية
الساهمة العامة الأردنية.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة بين حصة
السيد من الربحية (EPS) ومستوى
الإفصاح عن محاسبة المسؤولية
الاجتماعية في التقارير السنوية

جدول رقم (١)

مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية

نسبة الإفصاح عن كل عنصر	عدد الشركات المفصحة عنها	عناصر المسؤولية الاجتماعية
١. الموارد البشرية:		
٢%	١	أ. أندية وفرق رياضية
٩٠%	٥٤	ب. ضمان اجتماعي
٥%	٣	ج. سكن للموظفين
٤٣%	٢٦	د. تأمين صحي
٢٦%	١٦	هـ. بعثات تدريب عامين
٢٥%	١٥	و. صناديق ادخار
٢%	١	ز. قروض موظفين
٣%	٢	ح. منح دراسية لأبناء العاملين
٢. عناصر المجتمع:		
٠%	٠	أ. إنشاء مدارس
٢%	١	ب. تشغيل عميقين
٢%	١	ج. القضاء على البطالة
٠%	٠	د. المساعدة وقت الطوارئ
٢%	١	هـ. المساعدات الضلعية
٥%	٣	و. تدريب طلبة الجامعات
٦%	٤	ز. دعم البرامج الاجتماعية
١٥%	١٥	ح. التبرعات الخيرية
٣. عناصر المستهلكين:		
٤١%	٢٥	أ. جودة المنتجات
١٠%	٦	ب. وجود إرشادات للمنتج
٥%	٣	ج. شكاوي واقتراحات مستهلكين
٨%	٥	د. تغليف المنتج
٤. عناصر البيئة:		
٦%	٤	أ. المحافظة على الموارد الطبيعية
٣٥%	٢	ب. التعاون مع الجمعيات الخاصة بحماية البيئة
٥%	٣	ج. استخدام الآلات التي تحد من التلوث
٥%	٣	د. السيطرة على المخلفات الصناعية

يظهر الجدول رقم (١) النتائج التالية:

١- الموارد البشرية: يتضح من الجدول أن هناك تفاوتاً في مستوى إفصاح الشركات عن أدائها في مجال الموارد البشرية، فقد بلغت نسبة الشركات عينة الدراسة التي أفصحت عن مساهمتها في الضمان الاجتماعي ٩٠%، وهذه النتيجة متوقعة لأن الضمان الاجتماعي يُعد إلزامياً لجميع الشركات بحكم القانون ويُعد أعلى مستوى إفصاح من بين باقي العناصر، يلي ذلك عنصر التأمين الصحي بنسبة ٤٣% ثم عنصر بعثات تدريب العاملین بنسبة ٢٦%، يليها صناديق الإيداع بنسبة ٢٥%.

ولم تحظى العناصر (أندية و فرق رياضية، وسكن موظفين، و قروض موظفين، ومنح دراسية لأبناء العاملين) باهتمام كبير في التقارير المالية السنوية للشركات عينة الدراسة حيث بلغت نسب الإفصاح ٢% و ٥% و ٢% و ٣% على التوالي.

٢- عناصر المجتمع:

كانت عناصر المجتمع أقل المجالات أهمية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية من حيث نسبة الإفصاح حيث اقتصرت المعلومات المنشورة في القوائم المالية على دور الشركات في تشغيل المعاقين بنسبة ٢% من الشركات عينة الدراسة، والقضاء على البطالة بنسبة ٢%، والمساعدات الطلابية بنسبة ٢% وتدريب طلبة الجامعات بنسبة ٥%، ودعم البرامج الاجتماعية بنسبة ٦%، وكانت أعلى نسبة إفصاح تتعلق بعنصر التبرعات الخيرية حيث بلغت ٢٥% من الشركات عينة الدراسة.

٣- المستهلكون:

أما بالنسبة لعنصر المستهلكين فكان يتضمن جودة المنتجات حيث حصلت على أعلى مستوى

إفصاح فقد بلغت ٤١%، يليها وجود إرشادات للمجتمع بنسبة ١٠%، ثم تغليف المنتج بنسبة ٨%، ثم شكاوي واقتراحات المستهلكين بنسبة ٥% من الشركات عينة الدراسة.

٤- عناصر البيئة:

لقد تضمنت عناصر البيئة المحافظة على الموارد الطبيعية بنسبة ٦%، والتعاون مع الجمعيات الخاصة لحماية البيئة بنسبة ٣%، ثم عنصر استخدام الآلات التي تحد من التلوث وعنصر السيطرة على المخلفات الصناعية بنسبة ٥% لكل منهما.

٣- النتائج المتعلقة بمؤشر الإفصاح لكل شركة وبعض سماتها.

يظهر الملحق رقم (٦) مؤشر الإفصاح لكل شركة حيث بلغ أعلى مستوى إفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية (٥٨%) وكان لشركة البوتاس العربية ثم تلاها شركة مصفاة البترول الأردنية ومصانع الورق والكروتون الأردنية بنسبة (٣٧%) لكل منهما، وكان أقل مستوى إفصاح يساوي صفر للشركات (الترافيق والجرانيت، واتحاد النجاجون العرب، والعربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية).

٤- التحليل الإحصائي الوصفي (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) للإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية:

يبين الملحق رقم (٧) أن الوسط الحسابي للإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية لمجموع الشركات الصناعية (١٢,٩%) ومقدار الانحراف المعياري (٠,١٠٦٢).

كما يظهر الملحق رقم (٨) أن حجم الموجودات تلعب دوراً بارزاً وكبيراً في تحديد مستوى

الإفصاح المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، حيث حملت دلالة إحصائية (٣,٣٦٤)، وباقي سمات الشركة مثل نسبة المديونية وحصة السهم من الربحية لم تحمل دلالة إحصائية وبالتالي ليس لها تأثير على مستوى الإفصاح.

ويظهر الملحق أيضاً أن R^2 بلغت ١٣,٣% وتعني أن المتغيرات التي أخذت بعين الاعتبار في هذه الدراسة (حجم الأصول، وحصة السهم من الربحية ونسبة المديونية) ذات علاقة جيدة نسبياً مع مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية). كما يظهر الملحق أيضاً أن (F Significant at ٠,٠٠١) تفسر العلاقة بين المتغيرات ومؤشر الإفصاح عند ($F=٤,٠٠٦$)، أي أن العلاقة بين حجم الموجودات ومؤشر الإفصاح حسب التحليل الإحصائي (t.test) تساوي ٣,٣٦٤ وهي تعتبر مهمة عند مستوى ٠,٠١ (أي بمستوى ثقة ٠,٩٩).

صحة الفرضيات

١. أظهرت النتائج الواردة في الملاحق رقم (٥) و (٦) أن هناك إفصاح بنسب متفاوتة حتى ولو كانت منخفضة لبعض العناصر ولكنها كانت مرتفعة للبعض الأخر، وهذه النتيجة تؤكد عدم صحة الفرضية الأولى.

٢. تبين النتائج الواردة في الملاحق رقم (٧) و (٨) أن هناك علاقة قوية ومهمة بين حجم الموجودات ومستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية. وهذه النتيجة تؤكد عدم صحة الفرضية الثانية.

٣. كما تبين النتائج الواردة في الملاحق رقم (٧) و (٨) أنه لا توجد علاقة بين نسبة المديونية وحصة السهم من الربحية من جهة ومستوى الإفصاح من جهة أخرى. وهذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الثالثة والرابعة.

النتائج والتوصيات:

النتائج

بناءً على التحليل السابق فقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. إن مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية كان منخفضاً حيث تبين أن متوسط الإفصاح للشركات مجتمعة لم يتعدى (١٢,٩%) وهذه تعتبر نسبة منخفضة نسبياً.
٢. إن إحدى سمات الشركة "حجم الموجودات" يحمل دلالة إحصائية وتؤثر في مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، وهناك سمات أخرى ليس لها دلالة إحصائية ولا تؤثر على مستوى الإفصاح للشركات تحت الدراسة مثل نسبة المديونية وحصة السهم من الربحية (أو الخسارة). وعليه فإن حجم الموجودات يلعب دوراً بارزاً ومهماً في مستوى الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

وفي ضوء هذه النتائج فإن الباحث يوصي بضرورة زيادة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات ودفع عجلة الاقتصاد الأردني قدماً إلى الأمام.

- الأردنية"، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، ص ٨٠-١.
٤. عبد العزيز، جلال عبدالفتاح (١٩٨١)، "المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية للمشروع"، المجلة العلمية لتجارة الأزهر، العدد الثالث، ص ٨٩-١٠٦.
٥. فخر، نواف (١٩٨٨)، "محاسبة المسؤولية والظروف الملائمة لتطبيقها"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد ١، ص ٩٩-١١٩.
٦. محمود، منصور حامد (١٩٨٣)، "الإطار المتكامل للمحاسبة الاجتماعية"، المجلة العلمية لتجارة الأزهر، العدد السابع، ص ٧٠-٩٣.
٧. المرسي، السيد متولي (١٩٨٩)، "المحاسبة الاجتماعية في البنوك المتخصصة بالجمهورية العربية اليمنية"، المجلة العربية للإدارة، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، ص ٩٢-١٢٠.
٨. ياسين خضر والشاوي أحلام (٢٠٠٠)، "فاعلية نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للاستجابة لمتغيرات البيئة"، مؤتمر المحاسبة الأول، جامعة اليرموك، ص ٨-٢.

الهوامش

١. ياسين خضر ، والشاوي رجب "فاعلية نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لمتغيرات البيئة" بحث مقدم إلى مؤتمر المحاسبة الأول في جامعة اليرموك / الأردن للفترة من (٢١-٢٣) تشرين الثاني / ٢٠٠٠، ص. ٢.
٢. عبد العزيز، جلال عبد الفتاح. "المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمشروع". المجلة العلمية لتجارة الأزهر، العدد الثالث، ١٩٨١، ص ٩٠.
٣. خشارمة، حسين علي. "تحليل مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة الأردنية"، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، ١٩٩٩، ص. ٣.
٤. United Nations Economic and Social Council. International Standards of Accounting and Reporting for Transnational Corporations (New York: UN, ١٩٧٧), pp. ٧٧ - ٧٩.
٥. مرسي، السيد متولي، "المحاسبة الاجتماعية في البنوك المتخصصة بالجمهورية العربية اليمنية"، المجلة العربية للإدارة، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، ١٩٨٩، ص. ٩٣.

المراجع

١. التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية لعام ٢٠٠٠، مكتبة بورصة عمان، عمان - الأردن.
٢. الجهماني يوسف (١٩٩٦)، "محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة"، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١٢، العدد ٤، ص ٤٥-٨٥.
٣. خشارمة، حسين علي (١٩٩٩)، "تحليل مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة
٩. Abdeen. Adnan M. (١٩٩١). "Social Responsibility Disclosure in Annual Reports". Business Forum. Winter. Vol. ١٦. Issue ١. EBSCO. pp. ١-٩.
١٠. Abu-Baker. Nafez. Naser. Kamal (٢٠٠٠). "Empirical Evidence on Corporate Social Disclosure (CSD) Practices in Jordan". International Journal of Commerce and Management. Vol. ١٠. Issue ٣/٤. EBSCO. pp. ١-١٢.

- Disclosures in Canada: A Chief Executive Perspective". Canadian Academic Accounting Association Conference. Charlottetown, Canada. June pp. 1-21.
19. Suwaidan M. S.; Al-Omary A. H. and Haddad R. H. (2005). "Social Responsibility Disclosure and Corporate Characteristics: The Case Of Jordan Industrial Companies". Accounting, Auditing And Performance Evaluation. Vol. 1, No. 4, pp. 432-447.
20. Tech. H.y & Thong, G.. (1984). "Another Look at Corporate Social Responsibility and Reporting - An Empirical Study in a Developing Country". Accounting, Organization and Society Journal. pp 189-206.
21. Ullmann, A.. "Data in Search of a Theory: Critical Examination of the Relationship Among Social Performance, Social Disclosure, and Economic Performance". Academy of Management Review. pp. 22-37.
22. Yapa W. S. and Yapa P. (2005). "Disclosure of Corporate Environmental Policies in Annual Reports: Further Evidence Incorporating a national Ideology- An Australian Study". Source: Internet: The Howorth Press Online Catalog: pp. 72-91.
23. Al - Basteki H. (1997). "Voluntary Issues of Socially Relevant Information: The Case of Bahrain Corporation". Abhath Al Yarmouk, human & society. Vol. 12, No. 4, pp. 41-52.
24. Cowen, S. Ferreri, L. and Parker, L.D.. (1987). "The Impact of Corporate Characteristics on Social Responsibility Disclosure: A Typology and Frequency - Based Analysis". Accounting, Organization and Society Journal. pp. 11-22.
25. Gardon, Irene, M. (1998). "Enhancing Students Know Ledge of Social Responsibility Accounting". Issues in Accounting Education. Feb., Vol. 12, No. 1.
26. Marx, T.. (1990). "Strategic Planning for Public Affairs". Long Range Planning. February.
27. McGinn, Daniel F.. (1997). "Regulate The Fees of Investment Advisory Firm, Pensions and Interments". (197/1997). Vol. 22, Issue 14.
28. Radriguez L. C. and LeMaster J. (2007). "Voluntary Corporate Social Responsibility Disclosure". Business and Society. Vol. 46, No. 3, 270-282.
29. Roberts, W. R.. (1992). "Determinate of Corporate Social Responsibility Disclosure: An Application of Stockholder Theory". Accounting, Organizations, and Society Journal. pp. 292-312.
30. Secord Peter and Shome, Anamitra (1992). Social Responsibility

الملحق رقم (١)

قائمة بأسماء الشركات المساهمة العامة الصناعية

الأردنية عينة الدراسة

٣٨. رم علاء الدين للصناعات الهندسية
٣٩. الدولية للصناعات الخزفية
٤٠. مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية
٤١. الإقبال للطباعة والتغليف
٤٢. العامة للصناعات الهندسية
٤٣. الإتحاد للصناعات المتطورة
٤٤. الوطنية لصناعة الكلورين
٤٥. مغنيسيا الأردن
٤٦. الجنوب لصناعة الفلاتر
٤٧. الوطنية للدواجن
٤٨. الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها
٤٩. مصانع الزيوت النباتية
٥٠. الاستثمارات العامة
٥١. الموارد الصناعية الأردنية
٥٢. أمانة الاستثمارات الزراعية والصناعية
٥٣. دار الغذاء
٥٤. الصناعات الكيماوية الأردنية
٥٥. اتحاد الناجون العرب
٥٦. مصانع الإتحاد لإنتاج التبغ والسجائر
٥٧. الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو
٥٨. الوطنية لصناعة الألمنيوم
٥٩. العربية للصناعات الكهربائية
٦٠. العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية

١. مصنع الاسمنت
٢. العامة للتعددين
٣. الشرق الأوسط للصناعات الدوائية
٤. مصانع الأجواخ الاردنية
٥. الكندي للصناعات الدوائية
٦. العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية
٧. المؤسسة الضيعة الأردنية
٨. الوطنية لصناعة الكوابل
٩. السلفوكيماويات الأردنية
١٠. الأردنية لإنتاج الأدوية
١١. الترافيقين والجرائنيت
١٢. الصناعات والكبريت الأردنية
١٣. الأردنية لصناعة الصوف الصخري
١٤. مصانع الكابلات المتحدة
١٥. المصانع العربية الدولية للأغذية والإستثمار
١٦. الشركة الوطنية لصناعة الصلب
١٧. المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية
١٨. الدولية لصناعة السيليكا
١٩. مصانع الخزف الأردنية
٢٠. مصانع الورق والكرتون الأردنية
٢١. مناجم الفوسفات الأردنية
٢٢. الديباغة الأردنية
٢٣. العالمية للصناعات الكيماوية
٢٤. الصناعات الصوفية
٢٥. دار الدواء للتنمية والإستثمار
٢٦. الدخان والسجائر الدولية
٢٧. المتحدة التكاملية للصناعات المتعددة والإستثمار
٢٨. العربية للمستلزمات الغذائية والضيعة
٢٩. الكابلات الأردنية الحديثة
٣٠. شركة الصناعات الهندسية العربية
٣١. حديد الأردن
٣٢. العربية لصناعة الأدوية
٣٣. البتروكيماويات الوسيطة
٣٤. الصناعات التجارية والزراعية
٣٥. الحياة للصناعات الدوائية
٣٦. البوتاس العربية
٣٧. مصفاة البترول الأردنية

ملحق رقم (٢)

عناصر المسؤولية الاجتماعية

١. عناصر الموارد البشرية

أ- أندية وفرق رياضية

ب- ضمان اجتماعي

ج- سكن موظفين

د- تأمين صحي

هـ- بعثات تدريب عامين

و- صناديق ادخار

ز- قروض موظفين

ح- المنح الدراسية لإبناء العاملين

٢. عناصر المجتمع

أ. إنشاء مدارس

ب- تشجيع عمال

ج- قضاء على البطالة

د- المساعدة وقت الطوارئ

ملحق رقم (٣)

ورقة عمل لجمع البيانات عن عناصر المسؤولية

الاجتماعية لكل شركة وبعض المعلومات المتعلقة بها.

اسم الشركة:

مجموع الموجودات الكلية:

مجموع المطلوبات:

نسبة المديونية:

حصة السهم من الربح:

عناصر المسؤولية الاجتماعية

عناصر الموارد البشرية:

أندية وفرق رياضية

ضمان اجتماعي

سكن موظفين

تأمين صحي

بعثات تدريب عامين

صناديق ادخار

قروض موظفين

المنح الدراسية لإبناء العاملين

عناصر المجتمع:

هـ- المساعدات الطلابية

و- تدريب طلبة الجامعات

ز- دعم البرامج الاجتماعية

ح- التبرعات الخيرية

٣- عناصر المستهلكين

أ- جودة المنتجات

ب- وجود إرشادات للمنتج

ج- شكاوي واقتراحات مستهلكين

د- تغليف المنتج

٤- عناصر البيئة

أ- المحافظة على الموارد الطبيعية

ب- التعاون مع الجمعيات الخاصة بحماية البيئة

ج- استخدام الآلات التي تحد من التلوث

د- السيطرة على المخلفات الصناعية

إنشاء مدارس

تشجيع عمال

قضاء على البطالة

المساعدة وقت الطوارئ

المساعدات الطلابية

تدريب طلبة الجامعات

دعم البرامج الاجتماعية

التبرعات الخيرية

عناصر المستهلكين:

جودة المنتجات

وجود إرشادات للمنتج

شكاوي واقتراحات مستهلكين

تغليف المنتج

عناصر البيئة:

المحافظة على الموارد الطبيعية

التعاون مع الجمعيات الخاصة بحماية البيئة

استخدام الآلات التي تحد من التلوث

السيطرة على المخلفات الصناعية

مؤشر الإفصاح لكل عنصر من عناصر المسؤولية الاجتماعية

عناصر المسؤولية الاجتماعية	عدد الشركات المفصحة عنها	عدد الشركات الكلي	نسبة الإفصاح عن كل عنصر
أندية وفرق رياضية	١	٦٠	٢%
ضمان اجتماعي*	٥٤	٦٠	٩٠%
سكن موظفين	٣	٦٠	٥%
تاممين صحي	٢٦	٦٠	٤٣%
بعثات تدريب عامين	١٦	٦٠	٢٦%
صناديق ادخار	١٥	٦٠	٢٥%
قروض موظفين	١	٦٠	٢%
المنح الدراسية لأبناء العاملين	٢	٦٠	٣%
إثشاء مدارس	٠	٦٠	٠%
تشفير معاقين	١	٦٠	٢%
قضاء على نبطالة	١	٦٠	٢%
الساعدة وقت الضوازي	٠	٦٠	٠%
المساعدات الطلابية	١	٦٠	٢%
تدريب طلبة الجامعات	٣	٦٠	٥%
دعم البرامج الاجتماعية	٤	٦٠	٦%
التبرعات الخيرية	١٥	٦٠	٢٥%
جودة المنتجات	٢٥	٦٠	٤١%
وجود إرشادات للمنتج	٦	٦٠	١٠%
شكاوي واقتراحات مستهلكين	٣	٦٠	٥%
تغليف المنتج	٥	٦٠	٨%
المحافظة على الموارد الطبيعية	٤	٦٠	٦%
التعاون مع الجمعيات الخاصة بحماية البيئة	٢	٦٠	٣%
استخدام الآلات التي تحدم التلوث	٣	٦٠	٥%
السيطرة على المخلفا الصناعية	٣	٦٠	٥%

* أكبر مستوى إفصاح = ٩٠% عن عنصر الضمان الاجتماعي

ملحق رقم (٧)
التحليل الإحصائي الوصفي

الاحتراف المعياري	الوسط الحسابي	أقل	أعلى	
٠,١٠٦٢	%١٢,٩	%٥٠	%٥٨	مؤشر الإفصاح
٦٣١٦٧١٧٦,٥	٢٨.٢١٦.٩	٤١٤٧٢٤	٤٠٤٥٠٢٠٩١	مجموع الموجودات
٢,٥٧٣٨	٠,٣١٨٢	-٢,٣٥	١٩,٥٦	حصة السهم من الربحية
٠,٢٢	%٣١,٥	%٥٢	%٩٧	نسبة المديونية

ملحق رقم (٨)
التحليل باستخدام أسلوب الإحداد

F	R ²	نسبة المديونية (t)	حصة السهم من الربحية (t)	مجموع الموجودات (t)
٠٤,٠٠٦	٠,١٣٣	-٠,٣٢٥	٠,٧٣٧	٣,٣٦٤٥

* Significant at ٠,٠٠١